الباب السادس
وقائع مؤتمرات الأطراف

مؤتمر الأطراف الأول – روما ١٩٩٧

عموميات وإجراءات

عقد المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما العاصمة الإيطالية في الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ١٩٩٧. وحضر المؤتمر ١٠٧ طرف للاتفاقية منها ٤٣ دولة أفريقية، ٢٥ آسيوية، ١٩ من أمريكا اللاتينية، ٢٠ من أوروبا. كما حضر المؤتمر كمراقب ٣٤ دولة ليست طرفا وكذلك ١٦ منظمة دولية حكومية وغير حكومية. وتشكل وفد مصر في المؤتمر برئاسة السفير نهاد عبد اللطيف سفير مصر في إيطاليا وعضوية دكتور صلاح طاحون عن وزارة البيئة والدكتور ضياء القوصي من وزارة الموارد المائية والري ووزير مفوض (حينئذ) عبد الغفار الديب من وزارة الخارجية.

وترأس وزير خارجية إيطاليا جلسة الافتتاح مراعاة للتقاليد في مثل هذه الاجتماعات احتراما وتقديرا للدولة المضيفة. وتحدث في الجلسة كل من نائب السكرتير العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والأمين العام لمنظمة الأرصاد العالمية، ورئيس المرفق العالمي للتنمية الزراعية، ومديري برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وسكرتيري اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ، حيث تمنى الجميع بداية موفقة لمكافحة

التصحر، ثم تعرض كل منهم لمجالات التعاون المحتملة مع مؤسساتهم للمشاركة وتوحيد الجهود في تنفيذ الاتفاقية بيسر وكفاءة.

واستغرقت وفود الأطراف بعد الجلسة الافتتاحية في مفاوضات جانبية تتناول وثيقة قواعد وطرق العمل التي اعتمدتها اللجنة الحكومية في نهاية اجتماعاتها فيما يخص جزئية تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف تمهيدا لاستكمال المكتب. وخلال هذه المفاوضات طالبت إفريقيا بثلاثة مقاعد من التسعة المخصصة لنواب الرئيس تعبيرا عن تميزها المفترض في الاتفاقية وهو ما رفضته الدول الأخرى كمسألة مبدأ.

وفي النهاية تراضى الجميع على حل المشكلة بشكل مؤقت من خلال تقاسم نصيب كتلة وسط وشرق أوروبا الغائبة إلا من دولة واحدة، فتم اختيار ثلاثة من أفريقيا هم موريتانيا (بصفتها رئيس اللجنة الكلية وتتبع تحت إقليميا غرب افريقيا) وأوغندا (من شرق افريقيا) وتنزانيا (من منطقة جنوب أفريقيا)، واثنان من آسيا (سوريا وإيران)، وثلاثة من أمريكا اللاتينية هم الأرجنتين والسلفادور وكوبا (بصفته رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا)، وواحد من أوروبا الغربية هو سويسرا، وواحد من وسط وشرق أوروبا هو أرمينيا وهي الدولة الوحيدة المصدقة على الاتفاقية من هذه الكتلة.

وأعقب ذلك مشاورات لاستكمال تشكيل مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بعد اختيار كوبا (أمريكا اللاتينية) للرياسة. واستقرت المشاورات على اختيار ثلاثة نواب للرئيس يمثلون ثلاثة أقاليم سياسية وهم مصر (افريقيا)، والصين (آسيا)، والمملكة المتحدة (غرب أوروبا). وتم بالتوافق اختيار ممثل مصر مقررا للجنة.

ويلاحظ من هذا التوزيع بالنسبة لأفريقيا وجود أربعة ممثلين عن مجموعات دول المناطق تحت الإقليمية الخمس التي تتكون منها القارة طبقا

للتقسيم الجغرافي المعمول به في نظام الأمم المتحدة، وهو نظام تراضت عليه الدول الأفريقية حيت تتولى المجموعات مقاعد المكاتب المتاحة في المؤسسات الحكومية الدولية بالتناوب، وتتفق دول كل مجموعة فيما بينها بالتراضي على الدولة التي تمثلها.

واللجنة الكلية التي ترأستها موريتانيا Committee of the Whole (COW) هي لجنة تفاوض واستعراض المواقف مفتوحة لجميع الأطراف وكذلك لكافة المهتمين من مراقبين ومنظمات دولية، تتناول الموضوعات الخلافية بالنقاش والمفاوضات حتى تتوصل إلى توافق منشود فترفع توصياتها للجلسات العامة أو ما يعرف إنجليزيا بكلمة Plenary لاتخاذ القرار. وقد تناولت اللجنة ٢١ موضوعا خلافيا لم تستطع اللجنة الحكومية التي أعدت الاتفاقية حسمها طوال فترة اجتماعاتها. وشكلت لذلك عدة لجان تفاوض خاصة كان أكثرها ديناميكية ما عرف باسم مجموعات تلامس contact groups تتكون من عدد محدود من متطوعين ذوي خبرة ومثابرة للتفاوض فيما بين الكتل المختلفة للوصول ربما في الهزيع الأخير من الليل إلى نقاط التقاء مشتركة لمصالح متبادلة يتراضى بها الجميع.

وقد خصصت جلسات عامة على مدى عدة أيام في الأسبوع الثاني للمؤتمر لما يطلق علية فقرة المستوى العالي high level segment، حيث استمع الحضور إلى ٩٣ خطابا ألقاها ممثلو الدول ما بين نائب رئيس جمهورية، ٤٦ وزيرا، ١١ نائبا لوزير، ٣٥ ممثلا معتمدا لدول. وجاءت كلمات معظم الدول النامية تتمنى توافر إرادة سياسية لدى الدول المانحة لتتيح الموارد والتكنولوجيا الكفيلة بمكافحة التصحر. ودارت كلمات معظم الدول المانحة عن مشروعات نفذتها وتنفذها بالتعاون مع الدول النامية. وتحدث السفير نهاد عبد اللطيف رئيس وفد مصر وتضمنت كلمته التي شارك أعضاء الوفد في إعدادها مزيجا بديعا من لغة

دبلوماسية راقية ولغة علمية رصينة. وتمثل هذه الكلمة تنويعا على أصل مشترك لمداخلات وفد مصر الافتتاحية خلال معظم مؤتمرات الأطراف، ولذلك ننقلها بنصها في الفقرات التالية:

بيان وفد مصر في المؤتمر

السيد الرئيس

اسمحوا لي فى البداية أن أتقدم إليكم بتهنئة وفد بلادي على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الهام وهو ما يؤكد التوافق الدولي على المكانة المتميزة لكم ولبلادكم التي تجمعها ببلادي أواصر الصداقة والتعاون، كما أتقدم من خلالكم بالتهنئة لأعضاء هيئة مكتب المؤتمر، ويتوجه وفد مصر بالشكر لرئيس اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد الاتفاقية السفير بو جيلين، وإلى السكرتير التنفيذي الشقيق السفير هاما دياللو على الإعداد الجيد للمؤتمر ونرجو لهم التوفيق في مهمتهم خاصة بعد أن تم الاتفاق هنا في روما على استضافة السكرتارية في مدينة بون ونقدم تهنئة وفد مصر إلى وفد وحكومة ألمانيا الصديقة على هذا الاختيار بتوافق الآراء.

السيد الرئيس

شاركت مصر بفاعلية في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في باريس ١٩٩٤ وكانت من أولى الدول التي صدقت عليها إيماناً منها بأهمية التعاون الدولي لمواجهة التصحر، حيث تولي مصر مسألة مكافحة الجفاف والتصحر أهمية خاصة، وتضعها على رأس أولويات السياسة العامة للدولة. ومنذ آلاف السنين عرف المصريون القدماء سبل التعامل مع هذه القضية ببناء

الجسور وشق الترع لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد المياه المحدودة لنهر النيل، كما شهد القرن التاسع عشر عملية بناء المرافق الأساسية للري والزراعة في مصر ببناء قناطر الدلتا وإنشاء شبكة واسعة من الترع والقنوات يبلغ مجموع أطوالها ٤٠ ألف كيلومتر في جميع أنحاء بلادي، ثم قامت الحكومة المصرية في الستينات من القرن الحالي ببناء السد العالي للتحكم في كميات المياه المنصرفة بطريقة علمية مدروسة لتقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض مستوى الفيضان في أعالي النيل.

كما وضعت الحكومة المصرية خطة طويلة المدى – جاري تنفيذها حاليا– لزيادة مساحة الأراضي الزراعية ومعالجة آثار الجفاف والتصحر التي تعاني منها مصر، وذلك بترشيد استهلاك مياه النيل عن طريق تعديل التركيب المحصولي بما يسمح بزراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه وزراعة الأرز فقط في الشريط الملاصق للبحر المتوسط مما يقلل من مخاطر تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية بالدلتا ويزيد من تملح الأراضي في هذه المنطقة. ويتم الترشيد أيضا بقصر استخدام نظام الري السطحي على الأراضي القديمة في الوادي والدلتا مع تطوير هذا النظام في برنامج قومي متكامل وقصر زراعة الأراضي الجديدة المستصلحة باستخدام نظم الري الحديث والتي تتمثل في الري بالرش والري بالتنقيط. ويدخل في هذا الإطار أيضا الاهتمام بتسوية الأراضي والري الليلي وزراعة المحاصيل القصيرة العمر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي مما يزيد من كفاءة استخدام المياه.

السيد الرئيس

تنظر مصر إلى نتائج هذا المؤتمر بأهمية بالغة خاصة وأن الحكومة المصرية تهتم بتنسيق الأنشطة الوطنية الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التصحر،

وقد أنشأت مصر اللجنة القومية لمكافحة التصحر وتضم جهاز شئون البيئة وممثلي جميع الوزارات والهيئات المعنية وهي تعمل على وضع برنامج وطني لمكافحة التصحر يتوافق مع مضمون الاتفاقية، ويعتمد برنامج عمل متكامل يعالج مختلف الجوانب الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتصحر بما في ذلك استئصال الفقر، ويتضمن برنامج العمل الوطني أيضا إجراءات لإنشاء نظام الإنذار المبكر ونظام الوقاية وخطط الطوارئ ونظام تعزيز الأمن الغذائي وإتاحة الفرص البديلة للعمل في المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر. ويسعد وفد مصر أن يشير إلى مشروع القرن الحادي والعشرين الذي بدأت الحكومة المصرية في تنفيذه بهدف إعادة تأهيل الجزء الجنوبي الغربي من بلادنا واستعمال الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة لإقامة مجتمعات جديدة يتكامل فيها الإنتاج الزراعي والصناعي والتعدين والسياحة، ومع تنفيذ هذا المشروع العملاق فى منطقة توشكى سوف تزداد نسبة الحيز المعمور من ٥% من مساحة مصر حاليا إلى ٢٠% عند الانتهاء من المشروع عام ٢٠١٧.

السيد الرئيس

تتوجه مصر بالشكر إلى العديد من الأصدقاء الذين قدموا الدعم لهذه الخطة الوطنية الطموحة لمكافحة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة، ونرحب بكل من يرغب في التعاون معنا لتنفيذ هذا المشروع العملاق. وفي نفس الوقت فإن مصر يسعدها أن تقدم ما تستطيع من دعم للدول الأفريقية الشقيقة. ولقد قام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وكذلك المركز الدولي المصري للزراعة بإيفاد العديد من الخبراء، ولازال كل منهما يعمل على الاستجابة لرغبات الحكومات الأفريقية الشقيقة للعمل معها في مجالات التخصص

المرغوبة لديها، كما يتم استقدام الدارسين من أبناء هذه الدول للتدريب في مصر لتعزيز تبادل الخبرات بين شعوب قارتنا الأفريقية في مجالات الاهتمام المشترك، كما أن المركز المصري لبحوث الصحراء الذي أنشئ سنة ١٩٤٩ لديه الخبرة ومستعد لتقديمها للدول الأفريقية الشقيقة في مجالات التدريب وإقامة المشروعات التجريبية لمكافحة التصحر.

السيد الرئيس

وختاما يود وفد مصر التأكيد على أن الترتيبات المؤسسية التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر هي خطوة جيدة على الطريق. ولا شك أن التنفيذ العملي وتحقيق أهداف الاتفاقية يحتاج إلى مزيد من الجهود المشتركة ويأتي في مقدمتها تعبئة الموارد الكافية للآلية العالمية التي تم إنشاؤها، وتعزيز الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج، وتحقيق التعاون الفعال على المستوى تحت الإقليمي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سواء. وهنا تبرز أهمية قيام كل شريك من الشركاء الدوليين بدوره إزاء مكافحة التصحر، ونعني هنا تعانق أدوار كل من الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية ومعها مؤسسات التمويل الدولية متعددة الأطراف. والسلام عليكم ورحمة الله.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) مقر السكرتارية

كثفت الدول الثلاث المتقدمة لاستضافة مقر السكرتارية وهي أسبانيا في مورثيا، وألمانيا في بون، وكندا في مونتريال من جهودها مستعملة كافة الطرق والوسائل من أساليب العلاقات العامة المحترفة للفوز في المنافسة.

وتنوعت هذه الجهود بحسب مقتضى الظروف من اتصالات أجراها سفراء الدول المتنافسة لدى عواصم الدول المعتمدين فيها، إلى حفلات استقبال في فنادق روما الباذخة، إلى اتصالات شخصية حميمة مع بعض الوفود. وللتاريخ فإن المدقق في التسهيلات المعروضة من الدول الثلاث سوف يتبين عدم وجود فروق جوهرية بينها، ولذلك كان مثيرا للدهشة أن تفوز بون باكتساح في الجولة الأولى.

وفيما يخص البرامج ونظم العمل رأت الدول المانحة تقليل حجم السكرتارية إلى الحد الأدنى وهو عكس ما رأته دول مجموعة الـ ٧٧ والصين لتستمكن من القيام بأعمال تنفيذية مساعدة للدول النامية، وهو خلاف استمر طوال عدة مؤتمرات تالية.

ب) الآلية العالمية

كان اختلاف الرؤى حول الآلية العالمية مزدوجاً يتضمن طبيعة عمل الآلية والمفاضلة بين العروض المقدمة لاستضافتها في المرفق العالمي للتنمية الزراعية أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي. فعلى الجانب الأول ترى دول منظمة التعاون والتنمية ألا يكون للآلية أى طبيعة مالية بل تقتصر على تقديم النصح والمشورة في البحث عن الموارد المالية المتاحة في الهيئات والمؤسسات الدولية وتوجه نظر الدول النامية إليها، وترى مجموعة دول الـ ٧٧ والصين أن يكون للآلية موارد ذاتية وقدرة على حشد وتوصيل الموارد بما يؤهلها للقيام بمشروعات تجريبية لمكافحة التصحر في الدول النامية. وتقرر في نهاية المفاوضات أن يؤخذ بخطاب مجموعة دول الـ ٧٧ والصين مع إضافة لازمة لغوية تقول "كلما طلب منها وكلما كان مناسبا" وهو ما يخفف مفعول القرار إلى حد كبير.

وتناولت مجموعة تلامس التفاوض بشأن مقر الاستضافة، بعد أن تبين أن هناك قدر كبير من عدم اليقين حول المفاضلة بين العروض الثلاثة المقدمة. وتم في النهاية الوصول إلى حل يرضي كل الأطراف باختيار المرفق العالمي للتنمية الزراعية كمقر للآلية على أن يتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي في تسمية مدير الآلية.

جـ) مراجعة تنفيذ الاتفاقية

يعود أصل هذا الموضوع إلى ما سبق وأن اقترحته مجموعة الـ ٧٧ والصين في الدورة العاشرة الممتدة للجنة الحكومية بناء على اقتراح سبق وأن تقدم به وفد مصر في دورة سابقة للجنة الحكومية الدولية التي أعدت الاتفاقية. والفكرة الرئيسية هي ضرورة وجود لجنة تختص بمراقبة مدى جدية الأطراف في أداء التزاماتها طبقا لنصوص الاتفاقية: الدول المتأثرة بإعداد وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة التصحر والدول المانحة بمدى الدعم الذي تقدمه للدول النامية للمساهمة في تنفيذ مشروعاتها الوطنية.

وعند طرح الموضوع للمناقشة عارضته الدول المانحة وتساءلت عما إذا كانت الاتفاقية تتيح بنصوصها الحالية تشكيل هذه اللجنة، واقترحت إحالة الاقتراح إلى مؤتمرات الأطراف التالية للحكم على مدى الالتزام بدلا من إنشاء لجنة جديدة بتبعات مالية وإدارية لا جدوى منها في الوقت الحاضر. وكانت وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن نصوص الاتفاقية لا تمنع تشكيل اللجنة، بل أن المادة الثانية والعشرين تخول لمؤتمر الأطراف تشكيل هيئات إدارية تعاونه في الإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وأخيرا وافق المؤتمر على تأجيل الموضوع إلى مؤتمر الأطراف الثالث على أن يقوم المؤتمر الثاني بإعداد وثيقة اللجنة وبيان آليات العمل فيها.

د) قرارات العلم والتكنولوجيا

كان جدول أعمال اللجنة حافلا بموضوعات أولها الأساليب التقليدية ذات الصلة بمكافحة التصحر ومنها المعارف المحلية لدى أهالي المناطق الجافة وبيان كيف تعاملوا على مر العصور مع مسببات وظواهر ونواتج المشكلة باستعمال العادات المتوارثة من الآباء والأجداد، وكيف يمكن تطوير هذه العادات بتكنولوجيات بسيطة ومقبولة لزيادة كفاءتها. والموضوع الثاني هو الدلائل والمؤشرات المرجعية التي تعطي قراءات كمية تتيح تقييم تأثير التصحر وتقييم عمليات مكافحته. وتقرر في النهاية تشكيل لجنتين من خبراء الدول أطراف الاتفاقية لبحث هذين الموضوعين وإعداد أوراق مرجعية للمناقشة في مؤتمر الأطراف القادم.

وتضمنت الموضوعات الأخرى قوائم الخبراء المقدمة من أطراف الاتفاقية لاعتمادهم كاستشاريين في سجلات الاتفاقية، واستعرضت اللجنة طلب بعض الجهات العلمية الدولية للمشاركة فيما تقوم به اللجنة من دراسات. وفي هذا السياق طلبت اللجنة من أطراف الاتفاقية موافاتها ببيان بمؤسساتها الوطنية التي تعمل في مجال مكافحة التصحر. واستجابة لذلك قدم وفد مصر بيانا يتضمن العديد من مراكز البحوث والجامعات المصرية التي يتقاطع عملها مع موضوعات الاتفاقية من النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وظهرت هذه البيانات في مطبوعات الاتفاقية. ووافقت اللجنة أخيراً على تكليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقيادة فريق عمل من مؤسسات دولية في كونسورتيم لحصر شبكات المعلومات الدولية التي تعمل في مجال التصحر.

هـ) قرارات متنوعة

وافق المؤتمر على وثيقة قواعد ونظم العمل باستثناء بعض فقرات المواد ٢٢، ٣١، ٤٧ التي أجلت إلى مؤتمر الأطراف الثاني. ومن جهة أخرى

طلبت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا (التي شاركت كمراقب) الموافقة على إعداد ملحق خاص بها أسوة بملاحق المجموعات الأخرى طبقا لنظام الأمم المتحدة. وقد أيدت معظم الوفود هذا الطلب باعتباره حافزاً لدول وسط وشرق أوروبا لكي تدخل إلى الاتفاقية كأطراف. وتقرر أن ينظر في أمر هذا الملحق في دورة قادمة.

وأثير موضوع موقع إسرائيل في المجموعات الإقليمية أثناء مداولات اللجنة الكلية، حيث ترى إسرائيل أن الاتفاقية هي اتفاقية جغرافية ولذلك فإنها كدولة آسيوية جغرافيا يحق لها أن تشارك ضمن مجموعة الدول الآسيوية. وترى سوريا والسعودية وإيران أن الاتفاقية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتالي يجب اتباع نظمها في تسكين الدول ضمن المجموعات الإقليمية، وعلى ذلك فإسرائيل دولة أوروبية. وقد لوحظ أن السكرتارية متعاطفة مع موقف إسرائيل كما أن الدول العربية الآسيوية لم تظهر معارضتها إلا في مرحلة متأخرة ولذلك لم يحسم هذا الموضوع بصفة نهائية.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. تركزت معظم أعمال المؤتمر على إرساء قواعد الأمور الإجرائية والتنظيمية، ولذلك فقد امتدت آمال وتوقعات الوفود إلى مؤتمر الأطراف الثاني انتظارا لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع. وقد ظهرت خلافات قديمة بين الدول النامية وبعضها حول التميز الذي تستحقه أفريقيا في الاتفاقية دون أن تعرف نهاية سعيدة.

٢. كان المأمول أن يتشكل وفد مصر للمؤتمر برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة أو وزير الخارجية أو وزير البيئة، ليس تقليلا من كفاءة السفير الهمام نهاد عبد اللطيف، ولكن تقربا من الدول الأفريقية عاطفيا

وسياسيا التي ترى في اتفاقية التصحر شيئا عزيزا يكاد يكون مقدسا، إلا أن كل وزير كانت لديه أعذاره التي حالت دون مشاركته.

٣. جرت أحاديث جانبية عن ضرورة عقد المؤتمر الثاني للأطراف في دولة أفريقية وبالذات في مصر أو السنغال. وكان موقف السكرتارية حياديا، ولكنها أوضحت أن على الدولة التي ترغب في الاستضافة أن تتعهد بتحمل التكاليف الإضافية التي تبلغ نحو مليون دولار طبقاً للتجربة الإيطالية، كما أوضحت أن الموقف المالي للأمم المتحدة ومؤسساتها لن يسمح بتقديم أي دعم في هذا المجال.

٤. بالنظر إلى المكاسب السياسية والأدبية والمادية الضخمة التي كان يمكن أن يجلبها انعقاد المؤتمر الثاني لأطراف الاتفاقية في مصر، يطغى إحساس بالأسف أن هذا الموضوع لم يجد طريقه في الوقت الناسب إلى متخذ القرار السياسي لدراسته على أعلى المستويات بالجدية اللازمة. وهكذا تقدمت السنغال نيابة عن أفريقيا بطلب استضافة المؤتمر الثاني للأطراف وحصلت عليه دون منافسة.

مؤتمر الأطراف الثاني– داكار ١٩٩٨

عموميات وإجراءات

عقد المؤتمر الثاني للأطراف في دكار عاصمة السنغال في الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١١ ديسمبر ١٩٩٨ بحضور ١١٣ طرف للاتفاقية إضافة إلى ١٣ دولة ليست طرفا، ١٩ منظمة دولية حكومية وغير حكومية كمراقبين. وافتتح الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال (حينئذ) أعمال المؤتمر بكلمة ترحيب مؤكدا على أهمية مكافحة التصحر حيثما وجد وخاصة في افريقيا

لتخفيف أهوال الفقر والمجاعة. وشارك في المؤتمر وفد مصري برئاسة السفير محمد نجيب سفير مصر في السنغال، وعضوية الدكتور صلاح طاحون عن وزارة البيئة، والسفيرة منى خشبة ووزير مفوض (حينئذ) عبد الغفار الديب وسكرتير ثاني (حينئذ) خالد طه وسكرتير ثاني (حينئذ) أماني فهمي من الخارجية، والدكتور سعد الدمرداش من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وشارك مع الجانب المصري أيضا الأستاذ حسن باظة نائب رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب فى اجتماعات الدائرة المستديرة للبرلمانيين بدعوة من سكرتارية الاتفاقية، كما شارك الأستاذ وجدي رياض مساعد رئيس تحرير الأهرام ضيفا على السكرتارية لنشر الوعي بالاتفاقية ودعم تنفيذها بتأييد المجالس التشريعية ووسائل الإعلام.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية مندوب إندونيسيا ممثلا لمجموعة الـ ٧٧ والصين فأبدى أسفه لعدم تمكن الآلية العالمية من ممارسة نشاطها، وتمنى أن يتفق مؤتمر الأطراف الثاني على تشكيل لجنة مؤسسية دائمة تختص بمراقبة تنفيذ الاتفاقية Committee to Review the Implementation of the Convention (CRIC). وتحدث مندوب النمسا ممثلا لدول الوحدة الأوروبية فأشار لأهمية التعاون بين الدول المانحة والدول النامية لتجنب فاقد الازدواجية وأوصى بتوخي الدقة في تحديد أهداف كل من السكرتارية والآلية العالمية.

وكانت هناك اجتماعات تنسيقية يومية بين كافة مجموعات الدول أطراف الاتفاقية قبل أو بعد انتهاء موعد اجتماعات اللجنة الكلية. ومن هذه المجموعات مجموعة الدول العربية، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ودول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت مشاورات قبيل جلسة الافتتاح إلي تشكيل هيئة مكتب المؤتمر برئاسة وزير البيئة السنغالي وعضوية الأرجنتين وانتجوا وباربودا واذربيجان وأرمينيا والأردن والمملكة العربية السعودية وكندا

وتونس نوابا للرئيس، إضافة إلى إيران رئيس مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، كما تمت الموافقة على استكمال تشكيل هيئة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بعضوية المملكة المتحدة وشيلي وكينيا نوابا للرئيس. كما تمت الموافقة على رئاسة بلجيكا للجنة الكلية Committee of the Whole (COW) وكذلك تشكيل ثلاث لجان مفتوحة (أي عضويتها مفتوحة لمن يرغب من الأطراف) أنيط بها تنقية المسائل الخلافية بين الأطراف تختص بالجوانب القانونية وتقييم تنفيذ الاتفاقية ووثيقة قواعد وطرق العمل.

وخصص المؤتمر يومين في الأسبوع الثاني لما يطلق عليه جلسات القمة العالية يتحدث فيها رؤساء الوفود وضيوف المؤتمر. وتحدث في هذه الجلسات ١٨ وزيرا إضافة إلي ٥٦ مسئولا حكوميا وكذلك ممثلو اتفاقيات التنوع البيولوجي والتغير المناخي والأراضي الرطبة ومنظمات اليونسكو والأغذية والزراعة والأرصاد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمرفق العالمي للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية والبنك الدولي واللجنة الحكومية للتغير المناخي Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) مؤكدين على جوانب التعاون لتنفيذ جوانب اتفاقية التصحر، وسوف يتم تعاون مؤسسي بين سكرتارية اتفاقية التصحر وسكرتيريات بعض هذه الهيئات والمنظمات من خلال ما يطلق علية في أدبيات اللغة الجديدة اسم مذكرة التفاهم Memorandum of Understanding (MOU).

وقدمت كلمة مصر عرضا عاما لجهدها في مجالات مكافحة التصحر، والترتيبات المؤسسية، والخطوط العريضة للبرنامج المصري لمكافحة التصحر، واستعدادها للتعاون مع جميع الأطراف وخاصة الأفريقية من خلال ترتيبات مشتركة لتقديم المساعدات اللازمة.

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية

عبرت الدول المانحة عن ضرورة وضع اتفاقية مكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة كما أكدت على الأهمية المؤسسية للبرامج الوطنية لمكافحة التصحر. وتوصل المؤتمر إلى قرار يرحب ويشجع البرامج الإقليمية، كما يطلب من كافة الهيئات والمؤسسات الدولية تقديم كل المساعدات الممكنة في مجال تخطيط وتنفيذ البرامج تحت الإقليمية والإقليمية.

وفي هذا السياق تقرر أن تقدم الدول الأفريقية المتأثرة بالتصحر لمؤتمر الأطراف الثالث تقارير مكتوبة توضح وتحلل ما قامت به من إجراءات لإعداد برامج مكافحة التصحر على النطاق الوطني وتحت الإقليمي والإقليمي، كما تقدم الدول والمؤسسات المانحة تقارير عن الموارد المالية التي خصصتها لمساعدة الدول الأفريقية لإعداد وتنفيذ برامجها. أما اقتراح تشكيل لجنة تختص بمراقبة تنفيذ الاتفاقية (CRIC) فقد تقرر إحالته إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

وعقدت بناء على اقتراح من دول الاتحاد الأوروبي جلسة تثقيفية حول إعداد البرامج الوطنية شارك فيها نحو مائة شخص. وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن خبرتهم المكتسبة في أفريقيا لإعداد برامج التنمية، وشدد على ضرورة أن يكون البرنامج ديناميكيا منفتحا على احتياجات متغيرة للمجتمعات المحلية. وتحدث بعد ذلك ممثل السويد عن موضوع المؤشرات والدلائل وأهميتها في بناء برامج التنمية عموما ومكافحة التصحر خصوصا لتأكيد الترابط والتداخل بين كافة مستويات الدولة. ثم جرت بعد ذلك مناقشات عامة سعد بها الجميع.

ب) الاستراتيجية متوسطة المدى لتنفيذ الاتفاقية

تقدمت السكرتارية بمذكرة تتضمن أفكارها عن استراتيجية متوسطة المدى لتنفيذ الاتفاقية بطريقة فعالة على كافة المستويات. وقد أيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين المذكرة باعتبارها أساسا جيدا للمفاوضات، على حين عارضتها دول الاتحاد الأوروبي واليابان باعتبارها تتيح للسكرتارية القيام بأعمال تنفيذية، وهو ما يتجاوز وظيفتها التيسيرية التنسيقية المفترضة إلى أعمال هي من صميم مسئوليات الآلية العالمية ولجنة العلم والتكنولوجيا. وردت مجموعة الـ ٧٧ والصين على ذلك بأن معارضة مذكرة السكرتارية مبنية على قراءة متعسفة. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود فتقرر إرجاؤها إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

جـ) الآلية العالمية

ناشدت الدول النامية جميع من يهمهم الأمر أن تبدأ الآلية العالمية نشاطها مع بداية عام ١٩٩٩ والنظر في إمكانية تمويل مشروعات وطنية وإقليمية بالسرعة الواجبة. وحصر مدير الآلية وظيفتها في بناء مشاركات وتوصيل موارد وإعداد قواعد بيانات والتعرف على وسائل ابتكارية وتسويق وتبادل المعلومات فيما يخص مصادر التمويل. وتقرر في النهاية إحالة مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف والمرفق العالمي للتنمية الزراعية بخصوص طبيعة ومنهج العمل في الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف الثالث لمزيد من المناقشة قبل إقرارها.

د) قرارات العلم والتكنولوجيا

قرر المؤتمر مواصلة حصر المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة التصحر وتقييم الشبكات الحالية، وتشكيل لجنة خبراء لدراسة موضوع

المعارف والتقاليد المحلية المتوارثة في مجالات مكافحة التصحر، والاهتمام بنظم الإنذار المبكر واعتبارها موضوعا رئيسيا لمناقشات لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعات الدورة الثالثة.

هـ) قرارات متنوعة

تناول المؤتمر مواد خلافية في وثيقة قواعد وطرق العمل التي تركت حولها أقواس في اجتماعات سابقة لعدم التوافق عليها. المادة الخلافية الأولى تتعلق بطبيعة تشكيل مكتب المؤتمر ورغبة الدول الأفريقية في الإستحواز على ثلاثة مقاعد، حيث استطالت مناقشات جلسات رسمية وغير رسمية وفي لجان مساعدة ومجموعات تلامس دون جدوى. وفي النهاية أمكن التوصل إلى صيغة لغوية هلامية تأخذ وتعطي للجميع ولذلك تراضت عليها كافة الأطرف ربما من فرط الإرهاق، تنص على أن يؤخذ في الاعتبار عند تشكيل مكتب مؤتمر الأطراف التوزيع الجغرافي المتكافئ والتمثيل المناسب للأطراف المتأثرة وخاصة الأطراف الإفريقية مع عدم تجاهل الأطراف الأخرى.

أما بالنسبة للمادة الخاصة بأغلبية التصويت اللازمة للتوصل إلي قرارات، فلا زالت بها أقواس وإن كان الاتجاه الغالب هو الاكتفاء بحكم الأغلبية البسيطة في معظم الموضوعات أما المسائل المالية والبرامج فلابد من الوصول إلى توافق. وتقرر ترحيل موضوع الخلاف حول إجراءات وآليات حل المنازعات الناتجة عن التطبيق إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

وفي سياق آخر تمت الموافقة علي مذكرة التفاهم بين سكرتارية الاتفاقية والحكومة الألمانية التي تنظم استضافتها في بون طبقا لما قرره مؤتمر الأطراف الأول. وأفاد الطرف الألماني بأنه من المرجح أن يتم التصديق

على المذكرة في بداية عام ١٩٩٩، علما بأن هذه المذكرة شبيهه بمذكرة اتفاقية التغير المناخي التي تستضيف ألمانيا سكرتاريتها منذ عدة سنوات.

وتمت الموافقة أيضا على النظر في إمكان إعداد ملحق لدول وسط وشرق أوروبا ليكون الملحق الخامس في الاتفاقية أسوة بالملاحق الأخرى التي تخص أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشمال البحر المتوسط.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. لم يتوصل مؤتمر الأطراف الثاني إلى حلول جذرية لمعظم الموضوعات الخلافية التي تناولتها المناقشات. وربما يعزى ذلك لاختلاف وجه نظر مجموعتي دول الشمال ودول الجنوب لأولويات تنفيذ الاتفاقية، بالرغم من إحساسهما الجامع بالمشاركة بمعنى partnerships. فدول الشمال ترى أن أولوية التنفيذ تتمثل في تمكين أهالي المجتمعات المحلية في الدول المتأثرة بالتصحر من اتخاذ إجراءات محددة بمحض إرادتهم هم أدرى الناس بجدواها لحسن استخدام الموارد لصالحهم، ويأتي بعد ذلك تجميع معطيات المحليات في برنامج وطني متكامل. وفي المقابل ترى دول الجنوب ممثلة بمجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية المقاربة الكلية بمنظور وطني متكامل لمشكلة التصحر بديلا للتركيز على المحليات في جزر منعزلة. وقد يكون وجود البرلمانيين ضمن فعاليات المؤتمر أحد وسائل وصل المسافة بين الآراء المتباينة.

٢. شاركت مصر في اجتماعات الدائرة المستديرة البرلماني ضمن ٣٥ برلمانيا من ٢١ دولة طرف للاتفاقية. وتناولت كلمة مصر دور مجلس الشعب لحماية البيئة وترشيد استعمال الموارد والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية

في مكافحة التصحر، وكذلك استعداد مصر للتعاون مع أطراف الاتفاقية وخاصة في افريقيا عن طريق تبادل المعلومات والخبرات.

والواقع أن اتفاقية التصحر تمثل أحد الأبواب الهامة التي تستطيع مصر من خلالها أن تدعم صلاتها الأفريقية. فالثابت أن مصر غنية بخبرات علمية وعملية تستطيع إقامة مشروعات تجريبية لمكافحة التصحر في الدول الأفريقية المتأثرة بالتصحر، كما أنه من الجدير بالذكر أن مصر تقوم حاليا بدعم عدد من الدول الأفريقية من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية وكذلك المركز الدولي للزراعة التابع لوزارة الزراعة.

ويمكن بشيء من التنسيق أن تكون مكافحة التصحر أحد المهام الرئيسية لهذه المؤسسات حتى لا تخلو الساحة لدول أخرى تنافس مصر. ومن المخطط أن تتضمن الخطة الإقليمية لمكافحة التصحر في أفريقيا إقامة بعض الشبكات والمراكز التي يهتم أحدها بالموارد الأرضية في القارة والآخر بالموارد المائية وكفاءة استعمالها في المناطق المختلفة. ويأتي في هذا السياق ما يقال عن المياه العابرة للحدود وحقوق الارتفاق وما قد يرتبط بذلك من بدائل. ومن هذه البدائل تدريب دول أفريقية في منطقة أعالي النيل على الزراعة المطرية بديلا للزراعة المروية.

٣. تكاد مصر أن تكون الدولة الأفريقية الوحيدة التي ليست عضواً في تجمعات تحت إقليمية. وسوف يكون من المفيد محاولة إنشاء روابط مع هذه التجمعات، كما أنه من الضروري الإلحاح على سكرتارية الاتفاقية لمشاركة مصر في المشروعات تحت الإقليمية التي تنفذها السكرتارية في هذه التجمعات باعتبار أن الاتفاقية تتحدث عن حدود جغرافية وليس عن حدود سياسية.

مؤتمر الأطراف الثالث- رسيفي ١٩٩٩

عموميات وإجراءات

عقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف الثالث في مدينة رسيفي بالبرازيل خلال الفترة من ١٥ – ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩. وشارك في الاجتماعات ١٥٩ دولة بصفتها طرفا للاتفاقية، كما شارك بصفة مراقب دول لم تصدق على الاتفاقية منها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وروسيا الاتحادية، وكذلك العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ومثل مصر وفد يتكون من الدكتور صلاح طاحون عن وزارة شئون البيئة، والدكتور أحمد مصطفى من وزارة الأشغال والموارد المائية، وسكرتير ثاني (حينئذ) أماني نجيب من وزارة الخارجية، واعتذر ممثل وزارة الزراعة عن عدم الحضور في اللحظة الأخيرة.

وبدأ المؤتمر أعماله بجلسة قصيرة افتتحها نائب رئيس جمهورية البرازيل بكلمة ترحيب، ثم تحدث كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومديري منظمات الأغذية والزراعة والأرصاد العالمية والمرفق العالمي للبيئة والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (الايفاد)، وعمدة المدينة. ثم عقدت جلسة إجرائية تم فيها اعتماد تشكيل هيئة مكتب المؤتمر برئاسة وزير البيئة البرازيلي وعضوية كل من ممثلي بيرو وكندا ورومانيا والبرتغال والسعودية وسوريا وازربيجان وتشاد وتوجو نوابا للرئيس بالإضافة إلى ممثل زيمبابوي بصفته رئيسا للجنة العلم والتكنولوجيا.

وأشارت دول نامية في الجلسة العامة الأولى إلى جهود تقوم بها لمكافحة التصحر وطالبت الدول والمؤسسات المانحة بتنفيذ التزاماتها للاتفاقية بتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية. وقدم وفد مصر عرضا موجزا للتقرير

الوطني الذي وزعت نسخ منه على الوفود. وسوف يأتي ذكر بعض تفاصيل هذا التقرير في فصل لاحق. وعبرت وفود دول مانحة عن اهتمامها بمكافحة التصحر على كافة المستويات، وأشارت إلى ما قدمته من مساعدات لكافة دول العالم في السنوات الأخيرة.

وهناك أيضا جلسات اللجنة الكلية التي تعرض فيها المواقف الفردية أو الجماعية لتكتلات الدول بهدف الوصول إلى توافق للآراء حول مسألة محددة. وفيما قبل وبعد الجلسات الرسمية يتم عقد اجتماعات بين دول التجمعات الدولية للتنسيق استعدادا للنقاش في اللجنة الكلية. وهناك أيضا اجتماعات مجموعات التلامس بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة للاتفاق على حل يرضي كافة الأطراف يتم عرضه على اللجنة الكلية لإقراره بعد مناقشات قصيرة.

وتضمنت أعمال الأسبوع الثاني للمؤتمر تلاوة بيانات رسمية للوفود شارك فيها سبعون وزيرا نصفهم تقريبا من أفريقيا باعتبار أن الاتفاقية اتفاقية إفريقية في الدرجة الأولى من حيث الإعداد والتوجيه وأولوية التنفيذ. وتضمنت كلمة وفد مصر تاريخ عمليات مكافحة التصحر في مصر والخبرات العلمية والإدارية والمؤسسية التي تراكمت عبر السنين. وأشارت الكلمة إلى أن مصر كانت من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقية، كما أنها استجابت لالتزاماتها وتوصلت إلى إطار عام لبرنامجها الوطني. وفي ختام الكلمة تمت الإشارة إلى استعداد مصر لتقديم خبراتها للأشقاء الأفارقة، كما طالبت بتفعيل الآلية العالمية وتجميع الجهود الدولية لمكافحة آثار التصحر في الدول النامية.

ومن فعاليات المؤتمر أيضا اجتماع المائدة المستديرة للبرلمانيين الذي عقد على مدى يومين وشارك فيه بدعوة من السكرتارية ٣٩ برلمانيا من ٢٨ دولة من أطراف الاتفاقية. وقد عبر المجتمعون عن قلقهم من الآثار المدمرة للتصحر

وتعاهدوا لحشد التأييد البرلماني لتنفيذ الاتفاقية والوفاء بالتزامات دولهم، ثم توجهوا بالنداء إلى المجتمع الدولي وأطراف الاتفاقية والمجتمع المدني الدولي، والهيئات الأكاديمية، والاتحاد البرلماني الدولي للعمل كل في مجاله لاتخاذ الخطوات وتبني القرارات التي تقلل من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجفاف والتصحر.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية

تقدمت ٤١ دولة أفريقية – ومنها مصر – بتقارير عن برامجها الوطنية لمكافحة التصحر وذلك استجابة لقرار صدر عن المؤتمر الثاني لأطراف الاتفاقية. كما تقدمت المنظمات الأفريقية تحت الإقليمية وهي إيجاد في شرق افريقيا، وسادك في جنوب افريقيا، وسيلس في غرب افريقيا، واتحاد المغرب العربي ببرامجها تحت الإقليمية. وتقدمت المجموعة الأفريقية بهيكل لبرنامج إقليمي لمكافحة التصحر على مستوى القارة.

وفي هذا السياق وافق المؤتمر دون نقاش طويل على تشكيل مجموعة عمل مؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية باسم Working Group to Review Implementation (AHWG). وكانت المجموعة مفتوحة أي أن المشاركة فيها متاحة لمن يرغب دون حواجز، وأنيط بها فحص التقارير الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية لأطراف الاتفاقية من الدول النامية، وكذلك تقارير الدول المانحة لتقييم مدى مساعداتها للدول النامية، وتقوم المجموعة بإعداد تقرير عما عرض عليها وتنتهي مهمتها بتقديمها لهذا التقرير.

وبالنظر إلى عدم مشاركة مصر في أي من المنظمات تحت الإقليمية مما يحرمها من بعض الفرص المتاحة، حاول وفد مصر التحرك في عدة اتجاهات لتدارك الموقف غير المريح. أولها محاولة إيجاد صيغة ودية للتعاون بين مصر واتحاد المغرب العربي للوصول إلى برنامج يعبر عن الجهد المشترك لدول شمال أفريقيا طبقا للقراءة الصحيحة لنصوص الاتفاقية وإعمالاً لنظام التقسيم الجغرافي المعمول به في الأمم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية. والمؤسف أن تلك المحاولة الودية اصطدمت بمعارضة وفدي كل من تونس وليبيا. وكانت الحجة هي أن دول اتحاد المغرب قد قطعت شوطاً طويلاً في إعداد برنامجها وليس لديها الاستعداد لإعادة كتابته ليتضمن مصر في هذا الوقت المتأخر. ولكن وفد مصر أكد أن غاية ما يطالب به هو التنسيق بين البرنامجين وليس إدخال مصر ضمن البرنامج المغاربي، غير أن ذلك لم يفلح في تغيير موقف الطرف الآخر متعللا بأن الموضوع ينبغي معالجته سياسيا وهم ليسوا مخولين لاتخاذ قرار في هذا الشأن.

ومن جهة أخرى قام وفد مصر بعرض المشكلة في اجتماعات المجموعة الأفريقية من منطلق أن عدم عضوية مصر في التنظيمات تحت الإقليمية لا يجب أن يكون مبررا لعدم التعاون بين مصر والدول المجاورة، وأن مصر بمؤسساتها العلمية وخبراتها المكتسبة في مجالات مكافحة التصحر هي سند كبير لتنفيذ الاتفاقية. وقد عبرت معظم الوفود عن تعاطفها مع مصر، غير أن الوفد التونسي أصر على موقفه بالرغم من تذكيره بتوصية مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة في نيروبي في سبتمبر ١٩٩٩، والتي أكدت على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الدول التي ليست عضوا بالمنظمات تحت الإقليمية عند وضع البرامج تحت الإقليمية.

وطالب وفد مصر بالتدخل حينما نظمت السكرتارية جلسة غير رسمية لعرض الملامح الرئيسية للبرامج تحت الإقليمية، وطلب تسجيل أن الاتفاقية تتحدث عن برامج تحت إقليمية جغرافية طبقا لنظام الأمم المتحدة الذي يضع مصر في الشمال الأفريقي، وأن ما قدمه اتحاد المغرب العربي لا يمثل شمال أفريقيا، وأن مصر لا تطالب بالانضمام إلى برنامجه ولكنها تطلب إيجاد وسيلة للتعاون سعيا للتنفيذ الصحيح لأحكام الاتفاقية.

وتباحث الوفد المصري مع بعض مساعدي سكرتير الاتفاقية سعيا لإيجاد حل لهذه المشكلة، فذكر بعضهم أنهم يتعاطفون مع موقف مصر، وأنهم سبق وأن اقترحوا على سكرتارية اتحاد المغرب دعوة ممثل عن مصر كمراقب لحضور الاجتماع الذي تم فيه إعلان برنامج الاتحاد غير أن الاقتراح لم يؤخذ به. وأكد وفد مصر مجددا أنه لا يمكن اعتبار برنامج اتحاد المغاربة بديلا عن برنامج للشمال الأفريقي الذي يتضمن جميع دول المنطقة بما فيها مصر، وأن السكرتارية تخطئ خطأ جسيما إذا لم تنسق بين الدول ذات العلاقة وصولا إلى البرنامج المطلوب.

وتم في الجلسة الختامية للمؤتمر التي بدأت بعد ظهر ١٩٩٩/١١/٢٦ وامتدت حتى صباح اليوم التالي وفيما يشبه المعجزة تعديل القرار في البند الخاص بالبرامج تحت الإقليمية بناء على طلب وفد مصر، ليتضمن الإشارة إلى الدول التي ليست عضوا في التنظيمات تحت الإقليمية مثل مصر، ويقرر إجراء مشاورات لتنسيق الجهود فيما يكفل أن يكون البرنامج معبرا عن كافة الدول في المنطقة الجغرافية. ولم تعترض أي من الدول المشاركة على القرار فصار حجة قانونية في صالح مصر.

ب) الاستراتيجية متوسطة المدى لتنفيذ الاتفاقية

تقدمت السكرتارية بمذكرة معدلة بناء على قرار من المؤتمر الثاني للأطراف تتعلق بالاستراتيجية متوسطة المدى لأعمال السكرتارية فيما يخص تنفيذ الاتفاقية. وطبقا للمذكرة فإن أعمال السكرتارية تقع تحت أربعة أوجه هي الخدمات المكتبية، وتيسير عمليات تنفيذ الاتفاقية، والتعاون مع سكرتاريات الاتفاقيات الأخرى، والنهوض بالتوعية ونشر وتبادل المعلومات الخاصة بالتصحر وما يتضمنه ذلك من إنشاء نظام معلومات متكامل.

وأفادت المذكرة أن برامج نشاط السكرتارية يتضمن تقديم الدعم المؤسسي والقانوني واللوجستي لمؤتمر الأطراف وفروعه، والتوسط في العلاقات الخارجية، وتقييم التقدم في تنفيذ الاتفاقية، وتسهيل عمليات تنفيذ الاتفاقية لضمان التوافق بين البرامج الوطنية ومبادئ الاتفاقية، وتبني الاجتماعات واللقاءات التي تسعى لتأكيد مبدأ المشاركة، وتقديم الدعم اللازم لإعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية، ودعم التعاون فيما بين الأقاليم، ودعم المنظمات غير الحكومية.

وأوضحت دول منظمة التعاون والتنمية أنها لا يمكن أن توافق على هذه التوجهات حيث أنها تعطي للسكرتارية مهمات تنفيذية تتجاوز كثيرا ما جاء في نصوص الاتفاقية. غير أن دول مجموعة الـ ٧٧ والصين ومنها المجموعة الأفريقية رأت أن المذكرة إيجابية وأن العبرة ليست في مهمات تنفيذية بقدر ما هي في تيسير تنفيذ الاتفاقية. وارتباطا بهذا الموضوع تبنت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروعين لقرارين يختص الأول "بإعلان رسيفي" لدعم الدول النامية المتأثرة بالتصحر حتى تستطيع إعداد وتنفيذ برامجها، ويختص المشروع الثاني بتكوين لجنة متابعة تتكفل بمراجعة وتقييم برامج

وعمليات تنفيذ مكافحة التصحر ومدى مقابلة كل من الدول النامية والدول الغنية لالتزاماتها كإطراف للاتفاقية.

وبعد مفاوضات مطوله امتدت من الجلسات المفتوحة إلى الجلسات المغلقة توصل المؤتمر إلى الموافقة المشروطة على مذكرة السكرتارية، على أن تقوم السكرتارية بتحديد أولويات عملها وتسهيل تقييم فعال للتقدم في تنفيذ الاتفاقية بتجميع وتلخيص تقارير أطراف الاتفاقية، وإعداد تقرير يتضمن مراجعة شاملة لأعمال وأنشطة السكرتارية للعرض على مؤتمر الأطراف السادس.

ووافق المؤتمر على إطلاق "مبادرة رسيفي" التي تؤكد على إعلان يصدر عن مؤتمر الأطراف الرابع، بنداء قوي إلى الدول والمؤسسات المانحة لدعم الدول النامية المتأثرة بالتصحر في إعداد وتنفيذ برامجها الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية، وتحدد بشكل قاطع الالتزامات التي نفذتها أطراف الاتفاقية والتأكيد على أهمية المؤشرات القياسية والدلائل لإجراء تقييم وصفي وكمي لتنفيذ الاتفاقية. كما وافق المؤتمر على تشكيل مجموعة خبراء خلال المؤتمر الرابع للأطراف لمراجعة وتحليل التقارير التي قدمت للمؤتمر الثالث وستقدم للمؤتمر الرابع، وبعد ذلك تتوصل المجموعة إلى توصيات محدده للحكم على التزام الأطراف بتنفيذ التزاماتها طبقا للاتفاقية.

جـ) الآلية العالمية

تمت الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بتنظيم عمل وإدارة الآلية العالمية، تتضمن عدة مبادئ منها التأكيد على أن الآلية تعمل تحت إشراف وتوجيه مؤتمر الأطراف. ويقوم المرفق العالمي للتنمية الزراعية بدعم الآلية في أداء عملها، وللآلية هيكل إداري مستقل كجزء من التنظيم الرئيسي للمرفق،

ومصادر التمويل المتاحة للآلية ثلاثية أولها مخصصات ميزانية رئيسية وثانيها موارد تطوعية تقدم من دول وثالثها موارد تخصص كمنح بالإضافة إلى موارد يقدمها المرفق. وتعاون الآلية منظمات وأجهزة الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة والمرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الغذاء العالمي في جهودها لمكافحة التصحر في الدول النامية.

ومن جهة أخرى أجريت المراجعة الأولى لعمل الآلية العالمية. وتتركز أهم نتائج التقييم في التأكيد على أن المهمة الرئيسية للآلية هي تسهيل حشد وتوجيه موارد مالية لازمة لإعداد وتنفيذ البرامج الوطنية في البلاد النامية أطراف الاتفاقية، والتأكيد على قيام الآلية بتسهيل الاتصال بين أطراف الاتفاقية ومصادر التمويل المتعددة ودعم الاتصال بكافة مصادر التمويل الأخرى بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وتعرض الآلية نتائج نشاطها على مؤتمر الأطراف الرابع ويشمل ذلك دعم إعداد وتنفيذ البرامج وإعداد التقارير الوطنية واتفاقيات المشاركة تحت الإقليمية والإقليمية وفيما بين الإقليمية، وكذلك حصر وبيان برامج التعاون الثنائية والجماعية.

د) الميزانية

تقدمت السكرتارية بمشروع ميزانية للعامين ٢٠٠٠/٢٠٠١ بإجمالي وقدره عشرين مليون دولار أمريكي مع نسبة زيادة سنوية ٣٠%، وتتضمن مخصصات لإدارة وحدات إقليمية في الأقاليم الأربعة للاتفاقية وهي افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشمال البحر المتوسط. وقد اعترضت الدول الأوروبية لكثرة تعيين أفراد في السكرتارية كما أن الزيادة السنوية أكبر مما تبرره حاجة العمل. وكان رأى مجموعة الـ ٧٧ والصين هو التمسك بالميزانية ضماناً لوجود حد أدنى من اعتمادات تساعد الدول الفقيرة في تنفيذ

مشروعاتها. وقد احتدم الخلاف ضمن قضايا أخرى وامتد إلى اجتماع اليوم الأخير الذي استمر حتى الساعة الثانية والنصف من صباح اليوم التالي، حيث استقر الرأي على فصل ميزانية السكرتارية عن ميزانية الآلية العالمية، كما تم الاتفاق على تدعيم الآلية ببعض العاملين في السكرتارية لبدء العمل في أقرب وقت ممكن.

هـ) قرارات العلم والتكنولوجيا

توصلت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى توافق في الرأي بالنسبة للموضوعات المطروحة بمقترحات رفعت إلى مؤتمر الأطراف لاعتمادها كقرارات. وكان من هذه القرارات مناشدة الأطراف لمراعاة اتزان الفئات (رجال/ سيدات) والتخصصات في قائمة خبرائها المعتمدين لدى سكرتارية الاتفاقية مع مراعاة تحديد التخصصات العامة والدقيقة وكذلك التحديد الكامل لعناوين البريد العادي والإلكتروني، وحث الأطراف والمؤسسات الدولية على اختيار دلائل ومؤشرات في تحديد درجات التصحر وكذلك في تحديد الاستجابة لإجراءات العلاج، وإعادة تكوين مجموعة خبراء لدراسة المعارف المحلية في مكافحة التصحر مع دعوة الدول المتأثرة إلى الاستفادة من هذه المعارف في إطار برامجها الوطنية، وتكوين مجموعة خبراء تتناول موضوع الإنذار المبكر في مكافحة التصحر من حيث جمع المعلومات والتنبؤ بالجفاف والتصحر وإجراءات الطوارئ ونشر المعلومات لمستعمليها وخاصة ما يتعلق بالرصد والتقييم، وتنفيذ المرحلة الثانية لحصر وتقييم الشبكات والمؤسسات المعنية بمكافحة التصحر كمشروع تجريبي فى منطقة الجنوب الأفريقي يمتد بعد ذلك فى بقية المناطق الأفريقية الأربعة.

و) قـــرارات متنوعـــة

وافق المؤتمر على دعم التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين سكرتاريات الاتفاقيات والهيئات المماثلة وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الدولية للتنـــوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لتغير المناخ والاتفاقية الدولية للأراضي الرطبة. كما وافق من حيث المبدأ على إضافة ملحق لدول وســـط وشـــرق أوروبـــا يعرض على مؤتمر الأطراف الرابع للنظر في اعتماده.

ولم يتوصل المؤتمر إلى توافق فيما يخص أحكام التوفيـــق والتحكـــيم فـــي منازعات قد تنشأ بين أطراف الاتفاقية، وتمت الموافقة على تكـــوين لجنـــة خبراء لتقديم اقتراحات مناسبة تعرض على مؤتمر الأطراف الرابع. كما لـــم يتوصل إلى توافق فيما يخص المادة السابعة والأربعين من قواعـــد وطـــرق العمل في المؤتمر التي تتعلق بكيفية التصويت على مـــشروعات القـــرارات المعروضة فيما لو لم يتم الوصول إلى توافق. وســـوف يـــتم تنـــاول هـــذا الموضوع مرة أخرى في المؤتمر القادم.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. وصل عدد أطراف الاتفاقية حالياً إلى ١٥٩ دولة ينتظر أن يصل في القريب العاجل إلى ١٧٠ طبقاً لما صرح به السكرتير التنفيذي للاتفاقية. وباســـتثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن معظم دول منظمة التعاون والتنمية وكـــذلك جميع دول الاتحاد الأوروبي قد أصبحت أطرافاً للاتفاقية مثلها مثـــل معظـــم الدول الأفريقية ودول آسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من هذه المشاركة العالمية الكبيرة فإن القيمة النقدية للمشروعات التي نفذت حتى ذلك الوقت كانت متواضعة للغاية. ويرجع ذلك إلـــى عـــدة

أسباب منها تباطؤ الآلية العالمية فى بداية نشاطها لتأخرها فى استكمال هيكلها الإداري من جهة ونقص الاعتمادات المالية المخصصة لها من جهة أخرى، وتفضيل بعض الدول المانحة لأسلوب التعامل الثنائي بينها وبين الدول المستفيدة خارج نطاق الاتفاقية، والتنافس المكتوم بين سكرتارية الاتفاقية وإدارة الآلية العالمية على مصادر التمويل المتاحة مما زاد من درجة عدم اليقين بالنسبة لحشد مصادر مالية وإعادة استخدامها في دول نامية، وتراجع دول مانحة عن سابق وعودها لتخصيص موارد مالية نظرا لمشكلات اجتماعية وما تتعرض له من ضغوط سياسية داخلية تعارض تقديم المعونات للدول النامية.

وعلى الرغم من كل هذه السلبيات، فإن الانطباع الذي يخرج به المراقب المحايد هو أن عمليات تنفيذ الاتفاقية قد اكتسبت قوه دفع لا يمكن إنكارها. ويستند هذا الانطباع على عدة ظواهر منها كمية ونوعية التقارير الوطنية التي تقدمت بها الدول الأفريقية، والمشروعات والبرامج المقترحة فوق وتحت المستويات الإقليمية، والاهتمام الذي توليه مؤسسات ومنظمات دولية للاتفاقية والمشاركة في اجتماعاتها، وتراكم خبرات مؤسسية لبعض الدول في تعاملها مع مشكلة التصحر.

٢. تطلب الدول المانحة من الدول النامية أن تقابل التزاماتها بإعداد برامجها الوطنية في إطار خططها العامة للتنمية قبل أن تنتظر دعما ماليا في منافسة مفتوحة للجميع على موارد محدودة. وفي هذا السياق فإن مصر تقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ العديد من برامج ومشروعات تندرج تحت بند مكافحة التصحر مثل مشروعات تحسين الأراضي والري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا، واستخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأراضي الجديدة (ترعة

السلام)، وعمليات حصاد مياه الأمطار في الساحل الشمالي، ومشروعات تنمية القرية المصرية، ومشروعات تحديث الزراعة، ومشروعات استصلاح الأراضي في الوادي والدلتا والصحاري المجاورة. ويمكن لهذه المشروعات أن تمثل عناصر حقلية للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر بعد وضعها في إطار سياسات وتوجهات عامة للتنمية في الدولة، ثم تلحق ببيان يوضح أساليب الرصد والتقييم والمراجعة التي يتم من خلالها إدارة البرامج والمشروعات، مع ضرورة مشاركة الأهالي ومجموعات المستفيدين في اتخاذ القرار وتحمل المسئولية.

ومن المؤكد أن تجهيز هذا البرنامج كان يمكن أن يفتح باباً إضافياً للتمويل الدولي إضافة إلى ما قد يتوافر بمساعدات ثنائية، كما أنه سيوفر بيئة مواتية للتنمية الشاملة نظير ما يقدمه من تكامل للجهود التنفيذية من جهة وضمان المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ المشروعات من جهة أخرى.

٣. تتحدث نصوص الاتفاقية عن برامج تحت إقليمية تقوم بها دول تقع جغرافيا في منطقة معينة أو تقوم بها منظمة سياسية بالوكالة عن هذه الدول. وكان من المفترض أن يتم تشاور فيما بين دول شمال أفريقيا – وهي إحدى المناطق الجغرافية الأفريقية الخمس المعترف بها دوليا في نظام الأمم المتحدة – لإعداد برنامج يمثل شمال أفريقيا بمعاونة سكرتارية الاتفاقية. وعلى الرغم من الخمول السياسي الذي يعاني منه اتحاد المغرب، فإن الاتحاد تمكن من إعداد برنامج بميزانية تبلغ ٢٥ مليون دولار على ثلاث سنوات وقدمه لسكرتارية الاتفاقية. وقد حاولت السكرتارية حث الاتحاد على دعوة مصر كمراقب لاجتماعات إعلان البرنامج غير أنها لم تفلح.

ويمثل قبول السكرتارية للبرنامج المغاربي خطأ قانونيا شديد الوضوح لأن الاتفاقية لا تعرف اتحاد المغرب العربي ولكنها تعرف الشمال الأفريقي. ويمكن أن يؤدي استمرار هذا الواقع إلى تهميش دور مصر أفريقيا في مكافحة التصحر لأن البرنامج الأفريقي يعتمد بالدرجة الأولى على ناتج البرامج تحت الإقليمية. وقد نجح وفد مصر أثناء المؤتمر من تعديل قرار البرامج تحت الإقليمية ليؤخذ دور مصر في الاعتبار في شمال افريقيا.

ويتطلب تفعيل هذا التعديل التأكيد على محورين متكاملين. الأول هو مخاطبة المسئولين بدول اتحاد المغرب العربي باسم العضوية المشتركة في جامعة الدول العربية برجاء أن يكون ممثلوها في اجتماعات الاتفاقية أكثر حرصاً على مظاهر الأخوة العربية، وأن مصر لا تطلب المشاركة في برنامج الاتحاد الذي تم إعداده ولكنها تأمل في التنسيق لإعداد برنامج شمال افريقيا طبقاً لمواصفات الاتفاقية. والمحور الثاني هو الكتابة إلى سكرتارية الاتفاقية لتذكيرها بأن برنامج اتحاد المغرب العربي لا يغني عن ضرورة إعداد برنامج شمال أفريقيا.

٤. اعتمدت مؤتمرات الأطراف الأخيرة مئات المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات مكافحة التصحر وحماية البيئة والتنمية المستدامة. ويوفر هذا الاعتماد دعما أدبيا وماديا من السكرتارية وعدة هيئات ومنظمات دولية، وعلى ذلك تستطيع المنظمات توسيع دائرة نشاطها الوطني، كما تستطيع المشاركة كمراقب في اجتماعات مؤتمرات الأطراف. وتتصف اجتماعات مندوبي المنظمات غير الحكومية المتزامنة مع اجتماعات مؤتمر الأطراف بدرجة عالية من الجدية والتنظيم والتفاني. وتشجع سكرتارية الاتفاقية هذه المنظمات لعدة أسباب منها تعميق الوعي بالاتفاقية على كافة المستويات، كما

أنها تمثل وسيلة ضغط على متخذي القرار في الدول الغنية لإقرار حجم أكبر من المساعدات وفي الدول النامية لاعتبار مكافحة التصحر من أولويات برامج التنمية.

ومن واجب المنظمات غير الحكومية المصرية ذات الصلة أن تتقدم ليتم اعتمادها لدى الاتفاقية سعيا لتبادل الخبرات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وطريقا للحصول على دعم متاح لا شبهة في براءته، وكذلك مشاركة لتيار عالمي جديد يبارك الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عمليات التنمية المستدامة.

مؤتمر الأطراف الرابع – بون ٢٠٠٠

عموميات وإجراءات

عقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف الرابع خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠ في مقر السكرتارية الدائمة للاتفاقية في بون بألمانيا الاتحادية، بعد أن كان من المتوقع أن تعقد في استراليا التي رفضت تحمل التكاليف الإضافية للاجتماعات التى تعقد خارج المقر. وشارك فى الاجتماعات ١٦٨ دولة كأطراف للاتفاقية بالإضافة إلى أربع دول كمراقب منها الولايات المتحدة التى لم يمض على تصديقها على الاتفاقية ثلاثة أشهر كما تنص الفقرة ٢ من المادة السادسة والثلاثين، وحضر أيضا بصفة مراقب مندوبون عن دول لم تصدق على الاتفاقية ومنها روسيا الاتحادية والعراق. وشارك أيضا عديد من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حكومية منها البنك الدولى والمرفق العالمي للتنمية الزراعية (الايفاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ومثل مصر وفد برئاسة الدكتور صلاح طاحون عن وزارة البيئة وعضوية كل من الدكتور نبيل المويلحي من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وسكرتير أول أماني فهمي (حينئذ) من وزارة الخارجية. واعتذرت وزارة الموارد المائية والري عن عدم إرسال ممثل لها، كما غادر ممثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في نهاية الأسبوع الأول للاجتماعات. أي أن مصر كان يمثلها طوال الأسبوع الثاني للمؤتمر عضوين فقط مقارنة بستة أعضاء للأرجنتين، وسبعة لدولة بنين، وثمانية لتونس، واثنى عشر لكندا، وستة عشر للولايات المتحدة.

افتتح رئيس الجمهورية الألماني أعمال المؤتمر في وجود وزير البيئة البرازيلي باعتبار البرازيل رئيس المؤتمر الثالث، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعمدة مدينة بون. وكانت كلمة الرئيس الألماني مفاجأة كبرى حيث اتهم فيها بلغة إنجليزية شديدة الوضوح والرصانة بعض الدول المتقدمة بممارسة الاستعمار البيئي eco-colonialism وتغليب المصالح العاجلة على المسئولية الأخلاقية التي تحتم مكافحة الفقر في الدول النامية بنقل التكنولوجيا المناسبة وتخصيص ٠,٧% من الدخل القومي للمساعدات. وكان من الغريب وعلى غير العادة ألا يتم توزيع نص الكلمة بالرغم من الإلحاح عليها من الكثير من الوفود.

وقد أنتخب وزير البيئة المنغولي رئيسا لمكتب مؤتمر الأطراف بصفته آسيويا، ويأتي ذلك احتراما لقاعدة التتابع حيث سبق انتخاب رؤساء من أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المؤتمرات السابقة. وتم استكمال هيئتي المكتب بانتخاب ممثلي الجزائر ومالي والسويد وسويسرا والسلفادور وجاميكا والتشيك وجورجيا وسوريا نوابا للرئيس. وبالنسبة للجنة العلم والتكنولوجيا أنتخب ممثل كندا رئيسا للجنة وممثلو إرتريا وبنجلادش والمكسيك ومولدافيا كنواب للرئيس.

وطبقا لقرار من مؤتمر الأطراف السابق، تشكلت مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، وترأستها بلجيكا وموريتانيا بالتناوب أما نواب الرئيس فهم من الأرجنتين وإيران وأذربيجان. ومن جهة أخرى ترأست ليسوتو اللجنة الكلية COW، وأنيط بها مناقشة الموضوعات الخلافية تمهيدا للوصول إلى توافق لمشروع القرارات التي تعرض على الجلسات العامة للمؤتمر.

وكان مستوى تمثيل بعض الدول عاليا حيث حضر أربع رؤساء وزراء وحوالي ٥٠ وزيراً أكثر من نصفهم من أفريقيا. وأجمعت الدول النامية على مطالبة الدول والمؤسسات المانحة بزيادة الدعم المقدم لتنفيذ مشروعات البرامج الوطنية لمكافحة التصحر، وعددت دول مانحة صور دعم ثنائي وجماعي قدمته للدول النامية. وخصصت كندا جزءاً كبيراً من كلمتها للإشارة إلى جهدها في التنسيق بين دول حوض النيل العشر خلال السنوات الماضية واعتبار ذلك من أعمال مكافحة التصحر في أفريقيا. وكانت كلمة مصر في هذا المؤتمر تنويعا على كلماتها في مؤتمرات سابقة مع إضافة اقتراح ذي صبغة عملية للتعاون بين دول المجموعة الدولية، ولذلك نعيد نقل الكلمة بنصها فيما يلي:

بيان وفد مصر في المؤتمر

السيد الرئيس، أصحاب المعالي السادة رؤساء الوزراء والوزراء، أصحاب السعادة السفراء ورؤساء الوفود، السادة أعضاء الوفود.

يسعدني نيابة عن وفد جمهورية مصر العربية أن أتقدم بخالص الشكر للحكومة الألمانية والشعب الألماني الصديق وعمدة مدينة بون على حسن الضيافة والتسهيلات المقدمة للمؤتمر، وأود بصفة خاصة أن أشيد بالخطاب المتميز الذي افتتح به صاحب الفخامة الرئيس الألماني أعمال المؤتمر، كما

يسعدني أن أتقدم بخالص التهاني لأصحاب السعادة رئيس وأعضاء هيئة مكتب المؤتمر، وأتمنى لهم التوفيق في إدارة أعمال المؤتمر ومتابعة أعماله، ولايفوتني في هذا المجال أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لسعادة السفير حما اربا دياللو السكرتير التنفيذي للاتفاقية ومساعديه لجهدهم الكبير في إعداد الوثائق وترتيب الاجتماعات والسعي المخلص لتنفيذ الاتفاقية.

السيد الرئيس

لعلكم تعلمون أن مصر كانت في طليعة الدول التي سعت لإعداد الاتفاقية في باريس عام ١٩٩٤. وكان ذلك إدراكا منها عن علم وخبرة بأخطار التصحر، وإيمانا منها بأهمية التعاون الدولي لحشد الجهود اللازمة لاستئصال الفقر وتأمين الحد الأدنى للأمن الغذائي في المناطق الجافة من العالم وخاصة في أفريقيا. واحتراما لالتزاماتنا تجاه الاتفاقية، فقد بدأنا في بحث ترتيب الجهود المصرية لمكافحة التصحر لتأتي طبقا للشروط المرجعية، ومنها مشاركة الأهالي والمحليات في تخطيط وتنفيذ ومراجعة المشروعات داخل الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. والركائز الأساسية للبرنامج المصري تحت الإعداد هي:

أولا: الإجراءات المساعدة التي تتضمن العمل على تعميق الوعي بأخطار التصحر، وتجميع المعلومات والمعارف العلمية والتراثية، ودعم القدرات المؤسسية، وحشد الجمعيات الأهلية، وحصر التشريعات القائمة، وحصر مصادر التمويل المحلي والخارجي.

ثانيا: الإجراءات الإدارية والتنفيذية التي تتضمن إعداد وتنفيذ المشروعات في إطار جهود متكاملة في قطاعات الزراعة المروية والمطرية والواحات والمراعي.

ثالثا: إجراءات المتابعة والتقييم وإنشاء قواعد البيانات واعتماد عدد من المؤشرات والدلائل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتقييم الأداء وتوجيه الإنذار المبكر للظروف الاستثنائية.

رابعا: إجراءات التعاون الدولي وتتضمن ترتيب الأوضاع المؤسسية للتعاون بين مصر وكافة الدول والمؤسسات في أفريقيا ومختلف مناطق العالم.

وسوف يكون البرنامج المصري انعكاسا للخبرات الواسعة التي تراكمت في مصر في مختلف مجالات استعمالات الأراضي والمياه. وتتواصل هذه الخبرات من خلال مؤسسات علمية عريقة تستهدف استخدام مبادئ العلم والتكنولوجيا لتعظيم العائد من استخدام الموارد في إطار التنمية المستدامة بداية من التنمية البشرية إلى التوسع في إقامة البنية التحتية والاهتمام بالفرد والأسرة.

السيد الرئيس

نحن كأحد دول مجموعة الـ ٧٧ والصين، نشارك دول المجموعة الإحساس بالقلق حيث مضت ست سنوات على الاتفاقية ولازالت برامج الدول النامية المتأثرة بالتصحر لا تلقى الدعم اللازم خاصة في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية. وتضاعف المقارنة مع اتفاقيات ريو الأخرى من إحساسنا بالقلق. وفي هذا المجال فقد يكون من الضروري أن تتوافر نافذة للتصحر في مرفق البيئة العالمي أسوة بما تم الاتفاق عليه بالنسبة لاتفاقية متبقيات الملوثات العضوية الفسفورية POP، كما أنه من الضروري أن تستمر عمليات دعم الآلية العالمية لتتحمل مسئوليتها في التعرف على إجراءات ووسائل بناء المشاركة الدولية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية. وقد سعدنا بمساهمة الآلية في المباحثات الثنائية مع الحكومة الإيطالية

للإعفاء من ديون بعض الدول النامية، وهو ما يشير إلى أن للآلية العالمية مزايا إضافية لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

أود أن أذكر شركاءنا في الدول المتقدمة أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي كان قد أعلن في بداية الستينات من القرن العشرين التزام الولايات المتحدة بإرسال رجل إلى القمر وضمان عودته سالما في غضون عشر سنوات من الإعلان، وتم اعتماد مبلغ عشرة بليون دولار لتنفيذ هذا الالتزام. ومن حسن حظ البشرية وسعادتها أن الحلم تحول إلى حقيقة في الموعد المحدد وفي حدود المبالغ المعتمدة. ولم تأت السعادة من مجرد إتمام الرحلة ولكنها أتت لما توافر لها خلال المشروع من تكنولوجيات جديدة تنعم بها اليوم مثل الحواسب الإلكترونية والاستشعار من بعد وتكنولوجيا الاتصالات الكونية.

وفي هذا السياق فأني أتوجه بالرجاء إلى دول ومؤسسات العالم المتقدم للنظر في اتخاذ إجراءات عملية بداية من عام ٢٠٠٥ لاعتماد مبلغ عشرة بليون دولار على مدى عشر سنوات تخصص لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر لكي تصل تكاليف التحلية إلى حدود اقتصادية مقبولة. وسوف يضمن نجاح المشروع توافر أحد الموارد الطبيعية الأساسية للحياة، كما أنه سيجنب العالم العديد من المنازعات التي يتوقعها الكثيرون في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس

في ختام هذه الكلمة فإني أتقدم بكل الشكر والعرفان للدول والمؤسسات المانحة التي عاونت مصر في تنفيذ مشروعاتها لمكافحة التصحر، وتأكيدا لذلك

الشكر والعرفان فإنه يسعدنا أن يقوم المركز الدولي للزراعة المصري وكذلك مركز الصحراء المصري وهو من أوائل المراكز العالمية التي تهتم ببحوث وتطوير المجتمعات الصحراوية بتقديم منح لتدريب شركائنا من الدول النامية. وقد ترى السكرتارية أنه يمكن التشاور مع مصر لوضع البرنامج المناسب للاستفادة من هذا الغرض.

وسوف نبقى دائما على دعمنا للاتفاقية لكي تصبح كما يجب أن تكون أحد إطارات التنمية المستدامة في دول الجنوب بالتعاون الصادق مع دول الشمال. وشكرا يا سيادة الرئيس.

مداولات وقرارات المؤتمر

أ) البرامج الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية

بلغ عدد التقارير التي تسلمتها سكرتارية الاتفاقية في الموعد المحدد ١٧٥ تقريرا منها ٤٢ من أفريقيا، ٣٣ من آسيا، ٣٠ من أمريكا اللاتينية، ٥ من شمال المتوسط، ٥ من شرق ووسط أوروبا، ٣٠ من الدول المتقدمة (نصف التقارير مخصص لعون أفريقيا)، ٣٠ من منظمات حكومية وغير حكومية (نصف التقارير مخصص لعون أفريقيا). وتمت الموافقة الضمنية على أن تعطي الأطراف النامية التي اعتمدت برامجها الوطنية والجماعية وكذلك بعض الأطراف المتقدمة أولوية لعرض ومناقشة تقاريرها أمام مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، على أن تعقد دورة ممتدة في بون خلال ١٩مارس حتى ١٦ أبريل ٢٠٠١ يتم فيها عرض تقارير الدول الأخرى.

والدول الإفريقية التي اعتمدت برامجها الوطنية لمكافحة التصحر وتمت مناقشة تقاريرها هي الرأس الأخضر والسنغال وليسوتو وتونس ومالي وبوركينا فاسو وبنين وسوازيلاند وناميبيا وتنزانيا.

وعلى سبيل المثال فإن البرنامج التونسي يمتد زمنيا إلى عشرين عاماً بتكلفة إجمالية تبلغ ٣ بليون دولار ويغطي أراضي مساحتها ٨ مليون هكتار. وساهم في إعداد البرنامج هيئة المعونة الألمانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وللبرنامج ثلاثة أوجه رئيسية هي تدعيم مشروعات جارية، والاهتمام بمشروعات تنمية ريفية، وتحديد جوانب اجتماعية وقانونية وحوافز. ويتضمن البرنامج مقومات الموارد الطبيعية واستراتيجيات استعمالها في إطار التنمية المستدامة، وإجراءات مؤسسية لتنفيذ الاتفاقية وعلاقتها بخطط وبرامج التنمية في كافة المجالات، وعمليات تشاور على المستوى المحلي ومع الدول المانحة، وأخيرا قواعد تحسين الأداء وتشمل إنشاء معاهد متخصصة والاهتمام بالإرشاد ونظم الرصد والمراقبة وتقييم المصادر الطبيعية. وقد شاركت كافة الأطراف المحلية التونسية المعنية بأخطار التصحر في إعداد البرنامج من خلال ندوات وورش عمل للتوعية أقامتها اللجنة التنسيقية التونسية، حيث كان التركيز بصفة خاصة على دلائل ومؤشرات التصحر ورصد تأثير الإجراءات الوقائية والعلاجية.

وعرض على مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG أيضا تقارير منظمات تحت إقليمية منها تقرير الهيئة الدائمة لمكافحة التصحر في الساحل الأفريقي التي تعرف باسم CILSS وتضم في عضويتها ثماني دول فقط، ومع ذلك فإن برنامجها يغطي جميع دول غرب أفريقيا وعددها ١٦ دولة بالإضافة إلى تشاد من وسط افريقيا. كما عرض برنامج اتحاد المغرب

العربي الذي تتكون عناصره الرئيسية من ستة مشروعات تستهدف دعم البناء المؤسسي والتنسيق، وشبكة المعلومات والبيانات، وتحفيز مشاركة الأهالي، وشبكة للمراقبة، ومواجهة الجفاف والطوارئ، وبرامج تنمية مناطق الحدود المشتركة.

وعرض أيضا تقرير عن البرنامج الأفريقي الإقليمي الذي يتكون من سبعة أوجه للتعاون هي الرصد الايكولوجي والإنذار المبكر، الزراعة الغابوية، إدارة المراعي، إدارة المياه والأنهار العابرة للحدود، الطاقة المتجددة، نظم الزراعة المستدامة، وبناء القدرات. ويستهدف البرنامج دعم التعاون بين الأطراف الأفريقية بإقامة ورش عمل وشبكات اتصال. وسوف يستضيف البنك الأفريقي للتنمية في كوت ديفوار المنسق الإقليمي للبرنامج.

ب) الآليـــة العالمية

عرض المدير التنفيذي للآلية إنجازات العام الماضي ومنها المساهمة في إعداد برامج وطنية لدول منها السنغال وكينيا وهايتي، وإجراء مباحثات مع الحكومة الإيطالية لإعفاء دول نامية من ديونها مقابل تنفيذ مشروعات لمكافحة التصحر، والتنسيق مع مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي لإتاحة موارد إضافية.

والانطباع السائد لدى معظم الدول النامية أن الآلية ليست مصدرا يعتد به لتمويل مشروعات على نطاق واسع. وطالبت عدة دول بإنشاء نافذة للتصحر في مرفق البيئة العالمي أسوة بنوافذ اتفاقيات ريو الأخرى، خصوصا وأن هناك اتجاها لإنشاء نافذة جديدة للتعامل مع متبقيات الملوثات العضوية الفسفورية POP. وتعارض دول متقدمة إنشاء نافذة للتصحر، وترى أن الآلية لم تستعمل المتاح لها لحشد موارد إضافية. وفي هذه السياق أشار وفد

الولايات المتحدة إلى أهمية القطاع الخاص، وأشار وفد كندا إلى لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى استعمال النوافذ الحالية في مرفق البيئة العالمي لاستقطاب موارد للتصحر.

جـ) لجنة العلم والتكنولوجيا

اتسمت مناقشات اللجنة بأسلوب مباشر أتاح الوصول إلى عدة قرارات وافق عليها المؤتمر، تشمل تجهيز قائمة الخبراء حيث تبين أن إجمالي الخبراء المسجلين من كافة الدول هو ١٥١٠ خبيرا غير أن الاتزان العددي ليس في صالح المرأة التي تمثل ١٤% فقط من إجمالي الخبراء، كما أن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ليست بالتوافر المطلوب.

وفيما يخص المعارف التقليدية فإن تقرير لجنة الخبراء التي شكلها المؤتمر الثالث يؤكد وجود علاقة تبادلية بين المعارف التقليدية والتكنولوجيا الحديثة ويمكن الاستفادة من هذه العلاقة في تنفيذ برامج مكافحة التصحر، ومن المفيد أن تتضمن شبكات وآليات الاتصال التي تقيمها السكرتارية توجها خاصا للاهتمام بالمعارف التقليدية، ومن الضروري أن يتم تقييم وحصر الآثار الاجتماعية/ الاقتصادية وكذلك الفوائد الايكولوجية للمعارف التقليدية، وذكر وفد إيطاليا أن حكومته بصدد إنشاء شبكة عالمية متخصصة للموضوع كما ذكر ممثل اليونسكو أن تحديد حقوق الملكية المرتبطة بتأصيل وتحسين ونقل المعارف يستحق مزيدا من الاهتمام.

ويدعو تقرير لجنة الخبراء إلى جمع وتيسير وتكامل البيانات اللازمة لنظم الإنذار المبكر وضرورة تكوين مجموعات عمل متكاملة التخصصات تستعمل تكنولوجيا مناسبة ومنها نظم المعلومات الجغرافية، ويشجع الاهتمام

بمحطات الرصد الحالية وتدعيمها بديلا لإنشاء محطات جديدة، ويؤكد على أهمية تقييم التنبؤ بالجفاف والتصحر وتدعيم إجراءات الطوارئ ضمن برامج مكافحة التصحر. وتبين من المناقشات أن بعض النقاط تحتاج إلى إيضاح وخصوصا في مجال تحليل المعلومات والنظم، وأساليب التنبؤ بالجفاف ورصد التصحر، وآليات تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف المؤسسات، وإجراءات الطوارئ. وتقرر التوصية بمد عمل لجنة الخبراء لمدة دورة أخرى.

وقد أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على تكليف من المؤتمر الثالث دراسة عن تكاليف حصر وتقييم الشبكات والمعاهد الحالية في منطقة أفريقيا الجنوبية تمهيدا لإنشاء شبكة موحدة لتنفيذ الاتفاقية في المنطقة. ويمثل المشروع نواه للترابط الإقليمي حيث يتم إنشاء شبكة إقليمية أفريقية. وتقدر التكاليف بحوالي ٦٥٠ ألف دولار ومدة التنفيذ سنتان، وتم توجيه نداء للدول والمؤسسات المانحة لتمويل المشروع.

وقد رصدت اللجنة تدني المحتوى العلمي للتقارير ونوهت بأهمية الدلائل والمؤشرات وتأكيد الجوانب المحلية والإقليمية للوصول إلى مؤشرات عالمية عن مسببات التصحر واستجابته للإجراءات العلاجية، ورحبت بما تقوم به الهيئة الدائمة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي CILSS، ومرصد الصحراء والساحل SOS بتونس، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية لتطوير العمل بالدلائل والمؤشرات ومقارنتها بمؤشرات الاتفاقيات البيئية الأخرى.

واستضافت اللجنة في سياق انفتاحها على المؤسسات الدولية ممثل مبادرة تقييم تدهور أراضي المناطق الجافة LADA التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وممثل مبادرة تقييم النظم الايكولوجية للألفية الجديدة MA التابعة

للبنك الدولي وجهات دولية. وتدعو المبادرة كافة المهتمين إلى فهم مشترك يتم فيه تقديم معلومات قياسية على مستويات وطنية وإقليمية وعالمية لقياس التدهور وربطه بالمتغيرات الاقتصادية/ الاجتماعية وكذلك بناء القدرات استجابة للمتغيرات. وتستهدف المبادرة توفير معلومات موثقة عن التغيرات الايكولوجية تقدم لمتخذي القرار على كافة المستويات، وتقييم تأثير تغيرات إمدادات الغذاء والماء والصحة العامة، ثم تقدير العواقب الاجتماعية/ الاقتصادية، وصياغة سيناريوهات الاستجابة لهذه التغيرات.

وعرض ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي رغبته في تطوير وتحسين أداء لجنة العلم والتكنولوجيا لتصبح أكثر كفاءة، غير أن عدم توافر الموارد في رأى البعض لا يساعد على تحقيق المطلوب إذا كانت المقارنة مطروحة مع اتفاقيات ريو الأخرى. وتمت الموافقة على أن الموضوع يستحق دراسة متأنية في مؤتمر الأطراف القادم.

د) الميزانية

كان من المتصور ألا يمثل هذا الموضوع مشكلة خاصة وأنه سبق إقرار إطاره العام في المؤتمر الماضي. والمستجدات الحالية هي دخول الولايات المتحدة كطرف بداية من عام ٢٠٠١ وهو ما يتيح موارد جديدة، والالتزامات التي تقابل انعقاد الدورة "الملحقة"، وطلب دول نامية تخصيص ٤٢٠ ألف دولار لتمويل وحدات التنسيق الإقليمي الثلاث: الأفريقية في أبيدجان بكوت ديفوار، والأسيوية في بانكوك بتايلاند، واللاتينية في مكسيكو بالمكسيك.

وقد عبرت دول الاتحاد الأوروبي عن عدم رضاها لتزايد عقد ورش العمل وتضخم الهيكل الوظيفي للسكرتارية، وعارضت كندا إقامة وحدات التنسيق باعتبار أن عملها يمكن أن تقوم به هيئات إقليمية قائمة بالفعل. وكان من

الغريب أن تقف الولايات المتحدة في صف الدول النامية وتتعاطف مع هـذا البند. وقيل في تفسير ذلك (في أحاديث جانبية) أنه يأتي ردا على موقف دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأطراف السادس لتغير المناخ الذي عارضـت فيه هذه الدول مواقف الولايات المتحدة.

وتطرق النقاش إلى أسلوب تبويب بنود الميزانية وعما إذا كـان الأسـلوب الحالي وهو التبويب طبقا للبرامج (مجموعة دول الـ ٧٧) يتطلـب التغييـر إلى التبويب طبقا للأهداف كما هو الحال في برنامج الأمم المتحـدة للتنميـة (الاتحاد الأوروبي). وتم التوصل إلى توافق ضمن صفقة شاملة في الساعات الأخيرة من اليوم الأخير للمؤتمر يتيح التمويل لوحدات التنسيق الثلاث وعقد الدورة الملحقة في مارس / أبريل ٢٠٠١.

هـ) لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية

سعت مجموعة الدول الأفريقية منذ الدورة العاشرة الممتدة للجنة الحكوميـة إلى إنشاء لجنة مستديمة كأحد مؤسسات الاتفاقيـة باسـم Committee for Review of the Implementation of the Convention واختصارها (CRIC) تختص بمراقبة تنفيذ الاتفاقية للحكم على مدى التزام أطراف الاتفاقية: الدول النامية بإعداد وتنفيذ برامج مكافحة التصحر، والدول المتقدمة عن المساعدات التى قدمتها للدول النامية. وعارضت دول متقدمة إنشاء هـذه اللجنـة منـذ البداية وتم التراضي في المؤتمر الثالث للأطراف على تشكيل لجنة فحـص التقارير المقدمة.

وأقنع وفد مصر الدول أفريقية في المؤتمر الرابع بضرورة تجديد مطالبتهـا باللجنة الجديدة وكانت حجته مزدوجة. الأولى هي أن اتفاقيات ريو الأخـرى بها نفس اللجنة والثانية أنه بعد المؤتمر الخامس لأطـراف التـصحر فـإن

المؤتمرات التالية ستعقد كل سنتين. وعلى ذلك سيكون هناك فترة زمنية طويلة ليس فيها هيئة ترعى الاتفاقية بما قد يؤدي إلى إهمالها. وتبنت دول مجموعة ال٧٧ والصين هذا المطلب وأصرت عليه بتهديد صريح بإفشال المؤتمر. وأمكن في النهاية الوصول إلى صيغة توافقية تربط بين توصيات اللجنة الخاصة بفحص التقارير والرغبة في تكوين لجنة لمراقبة التنفيذ. وسوف يتم عرض ذلك على المؤتمر الخامس للأطراف لإعداد الشروط المرجعية لتشكيل اللجنة الجديدة.

و) قرارات متنوعة

تزامن إعداد الاتفاقية في أوائل التسعينات مع تحولات كبرى خاضتها دول شرق ووسط أوروبا فلم تشارك في الإعداد، وبالتالي لم يكن لها ملحق خاص أسوة بملاحق المجموعات الأخرى. وبعد أن هدأت الأمور رغبت هذه الدول في إضافة ملحق جديد ولقيت الرغبة دعما خاصا من دول متقدمة. وتم إعداد الملحق في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، وطلبت دول شرق أوروبا بإلحاح الموافقة عليه باعتباره حافزاً جيداً لانضمامها كأطراف جديدة للاتفاقية (روسيا الاتحادية)، كما أنه يؤكد عالمية ظاهرة التصحر. ووافقت الدول النامية على إضافة الملحق الجديد على ألا تؤدي الإضافة الجديدة إلى خفض ما تتلقاه من دعم.

وتناولت اللجنة الكلية في عجالة سريعة موضوعي إجراءات التوفيق والتحكيم والمادة السابعة والأربعين من وثيقة قواعد ونظم العمل التي تختص بطريقة التصويت على الإجراءات الخلافية، وتمت الموافقة على إحالة الموضوعين إلى المؤتمر الخامس علما بأنهما متداولان منذ المؤتمر الثاني. وقدمت بعض الدول – كما جاء في الوثائق التي وزعتها السكرتارية – تداخلات قانونية

تحريرية تفصيلية. ومن الدول التي أسهمت في هذا المجال إسرائيل وكندا. وقد نوه مستشار وزارة البيئة في تقريره عن المؤتمر بهذه الجزئية، وأرسلت صورة منه إلى وزارة الخارجية برجاء أن تتناول الإدارة القانونية بها هذا الموضوع بما يستحقه من تفصيل.

الأنشطة الجانبية

كان هناك أنشطة جانبية أثناء المؤتمر تنوعت بين دول نامية تقدم العناصر الأساسية لبرامجها الوطنية لمكافحة التصحر، ودول متقدمة تعرض نتائج مشروعاتها في الدول النامية، إلى أنشطة تجارية قامت بها شركات خاصة تلك التي تتعامل مع نقل وتخزين وتحلية المياه. ومن الأنشطة الجانبية الهامة اجتماعات نظمتها السكرتارية بحضور عدد من البرلمانيين للدول أطراف الاتفاقية، أسوة بما اتبع في العامين الماضيين. وتهدف هذه الاجتماعات إلى زيادة وعي المشرعين بالاتفاقية حتى يسهل عليهم اعتماد الموارد اللازمة لتنفيذها في بلد كل منهم.

ومن الأنشطة الجانبية الهامة أيضا ما قدمه البنك الدولى تحت عنوان "مبادرة الأرض والمياه في أفريقيا"، بهدف صون وتحسين استعمال الموارد المائية (ومنها على سبيل المثال أنهار الفولتا والنيجر والنيل) بما يعكس ندرتها كمورد طبيعي ذو قيمة اقتصادية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. والخطوة التمهيدية لتنفيذ المبادرة هي اختيار أماكن في أفريقيا كنماذج إرشادية يتم فيها تكامل إجراءات فنية واقتصادية واجتماعية لاستعمالات الأراضي والمياه. وقد عرض الوفد المصري على مدير المشروع بأن مصر يمكن أن تقدم العديد من هذه النماذج في مناطق الزراعة المروية في الوادي أو الزراعة المطرية في الساحل

الشمالي أو الزراعة الصحراوية في الواحات. وقد وعد بالنظر في هذا الموضوع والإفادة بالرد في الوقت المناسب.

التحليل النهائي لأعمال المؤتمر

١. صدقت الولايات المتحدة على الاتفاقية في ٢٠٠٠/١١/١٧ وهو ما يمثل إضافة مادية ومعنوية كبيرة إلى الجهود الدولية لمكافحة التصحر. وكان لافتا للنظر أن التصديق صاحبه خمس تحفظات أمريكية مطولة تتناول التزامات مالية في المواد ٦، ٢٠، ٢١ كما تتعرض لجوانب قانونية في المادتين ٢٨، ٣٤. وقد أشار أعضاء إلى المادة السابعة والثلاثين من الاتفاقية التي تمنع التحفظ على الاتفاقية، ولكن الوفد الأمريكي لم يعلق.

٢. قدمت إسرائيل تقريرا صادرا عن وزارة خارجيتها يضمه غلاف مكتوب عليه سلام باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتتضمن عناصره الأساسية تحديد الهيئات الإسرائيلية المشاركة في دعم التعاون وتقديم المساعدات للأطراف النامية، وبيانا بمساعدات قدمتها لأطراف أفريقية منها رعاية النخيل في موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والكاميرون والنيجر وتشاد، ومشروع تشجير في بعض دول غرب وشرق أفريقيا، ومشروع تدريب على الري بالتنقيط في أثيوبيا وبتسوانا وكينيا والصين والهند ومصر والأردن والمغرب. وجرى تنفيذ جميع هذه المشروعات بالتعاون مع هيئات دولية منها منظمة الأغذية والزراعة والمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية وهيئة المعونة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ويعلم الجميع في مصر أن ترتيبات تطبيع العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة اقتضت إيفاد مهندسين زراعيين مصريين إلى معاهد إسرائيلية للتدريب مما جعل إسرائيل تضع مصر ضمن الدول التي تلقت مساعدات

إسرائيلية لمكافحة التصحر، وهو ما يضع وفد مصر في موقف الحرج بعد تفاخره أمام العالم وخصوصا في أفريقيا بتوافر وعلو كعب الخبرات والمؤسسات المصرية في كافة مجالات مكافحة التصحر.

٣. شارك أمين عام اتحاد المغرب العربي في اجتماعات المؤتمر. وقد فاتحه وفد مصر في احتمالات التنسيق بين برنامج الاتحاد والبرنامج المصري لمكافحة التصحر، خاصة وأن ذلك يتسق مع توجهات الاتفاقية ومع قرارات وزراء البيئة العرب والوزراء الأفارقة. وكان أمين الاتحاد مهذبا ولبقا حيث أفاض في الإشادة بعظمة مصر وفضلها على البلاد العربية، غير أنه أشار إلى أن التعاون مع مصر يخرج عن حدود سلطاته، ويستدعي صدور توجيه من مجلس وزراء خارجية الاتحاد.

وقد حرص وفد مصر أثناء عرض مشروع اتحاد المغرب العربي أمام لجنة فحص التقارير على تأكيد أن الاتحاد لا يشمل مصر وبالتالي فإن مشروعه لا يمثل شمال أفريقيا، كما أكد على أن مصر تأمل في التعاون لإعداد برنامج للشمال الأفريقي طبقا لمواصفات الاتفاقية. والموضوعات المؤهلة لتمثل نواه التعاون هي الحزام الأخضر للشمال الأفريقي، والتنمية المتكاملة للواحات باستخدام مخزون المياه الجوفية، وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق المتاخمة للصحاري.

وقد يكون مفيدا أن تطرح وزارة الخارجية المصرية على مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي لإيجاد إطار للتعاون حفاظاً على الشكل العربي في المحافل الدولية. ويمكن تذكير الجانب الآخر بما قامت به منظمة CILSS التي تتكون من ثماني دول فقط في غرب أفريقيا، ومع ذلك فإنها

قامت بإعداد مشروع يتضمن جميع دول غرب أفريقيا وعددها ست عشر دولة.

٤. تأخرت مصر كثيرا في إعداد برنامجها الوطني مما يعرضها للخسارة أدبيا وربما ماديا إذا امتد هذا التأخير، فقد يأتي يوم تتطلب فيه الدول والمؤسسات المانحة أن يكون تجهيز البرنامج شرطا مسبقا لتقديم الدعم. ولعل موافقة الدول المتقدمة على إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، وحديث كندا عن مساعدتها لاجتماعات دول حوض النيل، ومبادرة البنك الدولي عن الأراضي والمياه في افريقيا خاصا بالأنهار الأفريقية، ثم مطالبة الاتحاد الأوروبي بتحسين أداء لجنة العلم والتكنولوجيا يمكن أن تكون مؤشرات مستقبلية لاحتمالات تخصيص جزء أكبر من معونات دولية إلى وعاء علاقات دولية متعددة – مثل الآلية العالمية – مقارنة بالمساعدات الفردية التي حظيت فيها مصر بنصيب كبير فيما مضى. وتحتم مثل هذه التطورات اتخاذ خطوات عملية للانتهاء من إعداد البرنامج المصري باعتباره من الواجبات الوطنية ذات الأولوية المتقدمة بالسرعة الواجبة.